تفعيل التنمية السياحية المستدامة في الجزائر بين الواقع والأفاق

Activating sustainable tourism development in Algeria between reality and prospects

تلخوخ سعيدة[1] **خدير نسيمة**

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس – الجزائر *جامعة أمحمد بوقرة بومرداس – الجزائر*

s.telkhoukh@univ-boumerdes.dz *n.khedir@univ-boumerdes.dz*

تاريخ الارسال: 20 /2026/01 *تاريخ القبول: 21 /2026/02* *تاريخ النشر: 03 /2026/03*

ملخص:

جاءت هذه الدراسة بهدف دراسة موضوع التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، وهذا باعتماد المنهج الوصفي التحليلي.

حيث تعد التنمية السياحية عنصرًا محوريًا في تعزيز الاقتصاد، لما لها من تأثيرات مباشرة على تحقيق التنمية المستدامة، خاصة في إطار السياحة المستدامة. وفيما يتعلق بالجزائر، تسعى الدولة للتحول إلى وجهة سياحية بارزة عبر تنفيذ استراتيجية طموحة تتجسد في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT حتى عام 2030)، بهدف دعم وتنمية القطاع بشكل مستدام. حيث تستهدف الجزائر استقبال 11 مليون سائح بحلول نهاية عام 2025، وهو ما يتطلب إنشاء سبعة أقطاب سياحية رئيسية، مستفيدة من مواردها وإمكاناتها الواعدة التي تؤهلها لأن تصبح من بين أبرز الوجهات السياحية العالمية.

الكلمات المفتاحية: السياحة؛ التنمية السياحية؛ التنمية السياحية المستدامة؛ الجزائر.

Abstract:

This research aims to study the issue of sustainable tourism development in Algeria, adopting a descriptive and analytical approach. Tourism development is a pivotal element in strengthening the economy, as it has a direct impact on achieving sustainable development, particularly within the framework of sustainable tourism. Regarding Algeria, the country seeks to transform itself into a prominent tourist destination by implementing an ambitious strategy embodied in the Sustainable Tourism Development Master Plan (SDAT) until 2030, with the aim of supporting and developing the sector sustainably. Algeria aims to receive 11 million tourists by the end of 2025, which requires the establishment of seven major tourism hubs, leveraging its promising resources and potential to become one of the world's leading tourist destinations.

Key words: *Tourism; tourism development; sustainable tourism development; Algeria.*

1 _ المؤلف المرسل : تلخوخ سعيدة ، الإيميل: s.telkhoukh@univ-boumerdes.dz

مقدمة:

تعتبر التنمية السياحية في عصرنا الحاضر قضية مهمة لأنها تسعى لدعم زيادة الدخل الفردي الحقيقي، مما يجعلها إحدى الركائز الأساسية للدخل القومي. فالتنمية السياحية تشمل تحسين واستثمار كافة العناصر الطبيعية، البشرية والمادية، وبالتالي تمثل وسيلة فعالة للتنمية الاقتصادية. لذلك، تُعتبر التنمية السياحية هدفًا بحد ذاتها، فضلاً عن كونها مرحلة لتحقيق هدف أوسع يتمثل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذا المفهوم يعزز من خلال تطبيق استراتيجيات التنمية السياحية المستدامة .

الاشكالية

بناءً على ما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هو واقع التنمية السياحية المستدامة في الجزائر؟

الفرضية

كإجابة أولية لهذه الإشكالية، يمكن تقديم الفرضية التالية: بذلت الجزائر جهودا معتبرة في سبيل تفعيل التنمية السياحية المستدامة وذلك بفضل استغلال الإمكانيات السياحية التي تزخر بها.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والعملية، تتمثل فيما يلي:

- توضيح الإطار المفاهيمي للتنمية السياحية والتنمية السياحية المستدامة، مع إبراز أبعادها ومبادئها الأساسية.
- التعرف على الإمكانيات السياحية التي تزخر بها الجزائر، سواء الطبيعية، الحموية، الثقافية أو البشرية.
- تحليل واقع التنمية السياحية في الجزائر من خلال دراسة المؤشرات السياحية الأساسية مثل عدد السياح، العوائد السياحية، فرص العمل، والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي.
- إبراز السياسات والاستراتيجيات المتبعة من طرف الدولة الجزائرية لتطوير القطاع السياحي، خاصة في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT) آفاق 2030.
- تشخيص التحديات والمعيقات التي تواجه تحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر.
- اقتراح مجموعة من التوصيات التي من شأنها دعم وتفعيل التنمية السياحية المستدامة وتحسين تنافسية الوجهة السياحية الجزائرية.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من عدة اعتبارات، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الأهمية الاقتصادية لقطاع السياحة باعتباره أحد القطاعات القادرة على تنويع الاقتصاد الوطني وتقليص الاعتماد على المحروقات.
- إبراز دور التنمية السياحية المستدامة في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، الحفاظ على البيئة، والتنمية الاجتماعية.
- تسليط الضوء على الإمكانيات السياحية غير المستغلة بالشكل الكافي في الجزائر، وإمكانية تحويلها إلى رافعة حقيقية للتنمية.
- توفير مرجع يمكن أن يستفيد منه صناع القرار، المستثمرون، والباحثون في وضع سياسات واستراتيجيات سياحية أكثر فعالية واستدامة.

منهجية البحث

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال:

- وصف المفاهيم والنظريات المرتبطة بالتنمية السياحية والتنمية السياحية المستدامة.

- تحليل واقع القطاع السياحي في الجزائر بالاعتماد على المؤشرات والإحصائيات الرسمية والتقارير الصادرة عن الهيئات الوطنية والدولية.
- دراسة السياسات والاستراتيجيات السياحية المعتمدة، مع تحليل مدى فعاليتها في تحقيق التنمية السياحية المستدامة.

هيكل البحث

تم تقسيم البحث إلى مجموعة من المحاور الرئيسية على النحو التالي:

- المحور الأول: الأبحاث والدراسات السابقة
- المحور الثاني: الاطار المفاهيمي للتنمية السياحية المستدامة
- المحور الثالث: الإمكانيات السياحية في الجزائر
- المحور الرابع: تحليل النتائج ومناقشتها
- المحور الخامس: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDATآفاق 2030)

المحور الأول: الأبحاث والدراسات السابقة:

أولا: دراسة خالد كواش. (2004). مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر. مجلة اقتصادات شمال افريقيا(1).

جاءت هده الدراسة بهدف دراسة مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر.

حيث توصلت الى أن الجزائر تزخر بموارد سياحية متكاملة ونادرة، غير أ، مؤشرات السياحة تبقى بعيدة عن أهمية هذه الموارد والامكانيات، مما يفرض على الجزائر إعادة التفكير في سياستها السياحية، وذلك من خلال الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال لتحتل المكانة التي تستحقها في سوق السياحة العالمي، وهذا ما يتطلب تسخير الجهود القانونية والتشريعية والتسويقية في هذا المجال.

تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا الحالية من حيث تنولها لمقومات السياحة في الجزائر، والتي تعتبر من دراستنا، غير أن هذه الأخيرة لم تقتصر على ذلك، بل تجاوزته الى تناول موضوع التنمية السياحية المستدامة في الجزائر لإبراز واقعها وأهم تحدياتها من حيث عدة مؤشرات.

ثانيا: دراسة حفيظ الياس، وعلي حمزة. (2014). دراسة تحليلية وتقييمية لاستراتيجية تنمية السياحة كقطاع بديل لقطاع المحروقات : حالة الجزائر. مجلة التنظيم والعمل(5).

جاءت هده الدراسة لتحليل وتقييم استراتيجيات تنمية السياحة الداخلية في الجزائر.

حيث توصلت الى أن ترقية القطاع السياحي الوطني جعل الجزائر تعمل على اعتماد إصلاحات هيكلية اقتصادية في إطار التنمية المستدامة، وذلك من خلال ترسانة قانونية وتشريعية تتعلق بالتنمية السياحية المستدامة لبناء اقتصاد وطني يعتمد على إستراتيجية هادفة لتنويع الاقتصاد خارج المحروقات، كما تبين كذلك أن تدفقات السياحة لم ترقى بعد لتكون مصدرا للنمو الاقتصادي فهي تشكل جزءا صغيرا من الناتج المحلي الخام مقارنة بباقي القطاعات مما يدل على أن السياحة في الجزائر لا تزال بحاجة إلى الاهتمام لضمان تحقيق التنمية المستدامة و قيادة الاقتصاد الجزائري بعيدا عن المحروقات.

تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا الحالية من حيث تناولها لموضوع السياحة في الجزائر، غير أن دراستنا ركزت على المؤشرات التي توضح الإمكانيات السياحية التي تزخر بها الجزائر، الى جانب الجهود المبذولة محليا لتحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر.

ثالثا: دراسة سليمة قواسمية. (2021). سبل تحقيق التنمية السياحية المستدامة الجزائر كمثال. مجلة ريادة الاعمال والتنمية المستدامة، 3(2).

جاءت هذا الدراسة لتوضيح سبل تحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر.

حيث توصلت إلى السياحة تعتبر موردا مهما لدعم النقص الذي تشهده فالاقتصاديات العالمية في مختلف قطاعاتها، بالأخص بالنسبة للدول النامية، حيث تعتبر هذه الاخيرة بحاجة للوصول إلى تحقيق تنمية سياحة مستدامة من خلال مساهمة البعد الاقتصادي، البيئي، والاجتماعي في تحقيق التنمية السياحية المستدامة، وذلك باعتبار هذه الأبعاد عوامل فاعلة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة.

تتقارب هذه الدراسة مع دراستنا الحالية من حيث تناولها لسبل تحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، غير أن دراستنا تطرقت كذلك الى تحديات ومعيقات هذه المسار، فضلا عن تقديم مجموعة من الإجراءات والمقترحات التي تعتبر كآفاق لتحسين مستوى التنمية السياحية المستدامة في الجزائر.

المحور الثاني: الاطار المفاهيمي للتنمية السياحية المستدامة:

تعبر السياحة عن انتقال الأفراد بطرق مشروعة إلى أماكن خارج موطن إقامتهم الدائمة لمدة تتراوح بين 24 ساعة وسنة على الأكثر، وذلك لأي غرض باستثناء الحصول على عمل. وتترتب على مثل هذه الانتقالات آثار اقتصادية واجتماعية وثقافية متعددة.[1]

يقصد بالتنمية السياحية تعزيز دور القطاع السياحي في دعم النمو الاقتصادي الوطني. وذلك من خلال تحسين ميزان المدفوعات، وزيادة دخل الدولة من العملات الأجنبية والمحلية، بالإضافة إلى توفير فرص عمل جديدة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. كما تساهم هذه التنمية في التوسع العمراني عبر إنشاء مناطق جذب سياحي وسكاني في المناطق النائية.[2]

تعتمد التنمية السياحية على مجموعة من الأبعاد، وهي: [3]

- إحداث تغيير جذري في هيكل القطاع السياحي يتطلب تحولاً في طبيعة وأشكال المنتجات السياحية، بما يتماشى مع التطورات العالمية ومتطلبات السوق السياحية الدولية. هذا يهدف إلى تحقيق معدلات نمو سريعة تفوق المعدلات العادية، مما يمكّن البلدان من تحسين موقعها النسبي في القطاع السياحي العالمي وزيادة حصتها في حركة السياحة الدولية خلال فترة زمنية محددة.
- أن تكون الاستراتيجية المتبعة واقعية ومستمدة من الأوضاع الاقتصادية الحالية بالإضافة إلى الأهداف المراد تحقيقها. وهناك عوامل رئيسية تساهم في بناء مثل هذه الاستراتيجية، منها توفير الخبرات الفنية، خصوصاً للمديرين والمنظمين والخبراء الفنيين، فضلاً عن واضعي السياسات وخطط التنفيذ القادرة على إدارة المشاريع السياحية بفعالية. كما تشمل دراسة طبيعة الأسواق الحالية والمستقبلية، وتحديد مصادر التمويل ومساهمة القطاعين العام والخاص، مع الأخذ بعين الاعتبار المناخ الاقتصادي والاجتماعي ومستوى الثقافة المحلية، حيث تؤدي التقاليد والعادات دوراً مهماً في تشكيل برامج التنمية.

من كل ما تقدم، يتضح مدى أهمية وجود عناصر وأبعاد متكاملة للتنمية السياحية، بالإضافة إلى الوعي الكامل لدى القائمين على إدارة القطاع السياحي بأهمية هذه الأبعاد. يتطلب هذا الأمر اهتماماً كبيراً بدراسة الظروف والإمكانات السياحية لكل بلد والتخطيط السليم بما يتناسب معها. ويشمل ذلك بذل جهود مكثفة لتطوير قاعدة بيانات متينة والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات الحديثة والمناسبة لطبيعة العمل السياحي، الأمر الذي يجعل من المعلومات المتوفرة قيمة اقتصادية فعّالة يستفيد منها المخططون وصناع القرار في رسم سياسات سياحية واقعية ودقيقة.

أما بالنسبة لمفهوم التنمية السياحية المستدامة، فوفقًا لما ذكرته المنظمة العالمية للسياحة، تُعرَّف التنمية السياحية المستدامة بأنها تلك التي تستجيب لاحتياجات السياح والمجتمعات المحلية المضيفة، مع ضمان تحقيق الفائدة للأجيال القادمة. كما تُعنى بإدارة الموارد بطريقة تحقق المكاسب الاقتصادية والاجتماعية والجمالية، مع الحفاظ على التراث الثقافي واستمرارية العمليات البيئية، وضمان التنوع البيولوجي وحماية الأنظمة الأساسية التي تدعم الحياة." [4]

فالتنمية السياحية المستدامة تُعنى بتلبية احتياجات السياح مع ضمان استفادة الأجيال القادمة، مما يعني أنها توازن بين الاهتمام بالجيل الحالي والمستقبلي. وتركز هذه التنمية على إدارة الموارد بأسلوب عقلاني يتيح تحقيق فوائد مستدامة منها.[5]

تشمل مبادئ الاستدامة الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بالتنمية السياحية، مع ضرورة تحقيق توازن بينها لضمان استدامتها على المدى البعيد. وتتمحور مبادئ التنمية السياحية المستدامة حول النقاط التالية: [6]

- خفض التأثيرات البيئية، سواء المحلية أو العالمية، إلى أدنى مستوى ممكن.
- الحفاظ على المناطق الطبيعية، والسكان، والحياة البرية، وتقليل الأضرار إلى الحد الأدنى.
- إيجاد ميزة تنافسية تميز الوجهة عن نظيراتها الأخرى.
- تحقيق الأصالة بما يعكس التراث الثقافي، الصناعات التقليدية، نمط الحياة، والموارد الطبيعية.
- تمثيل قيم المجتمع بإظهار طموحات المجتمع المحلي بطريقة حيوية وديناميكية.
- فهم احتياجات السوق وتحديد الجمهور المستهدف بشكل على.
- تعزيز التجربة السياحية بالاستثمار في المزايا القائمة وإضافة قيمة اقتصادية واجتماعية محلية.
- تطوير مضمون قوي وإبراز الشعور بالانتماء للمكان من خلال التصاميم والتخطيط المدروس.
- تحقيق منافع مشتركة للزوار والسكان المحليين، وإشراك شركات السياحة والجهات ذات العلاقة.

للتنمية السياحية المستدامة ثلاث أبعاد: البيئي، الاقتصادي، والاجتماعي: [7]

- البعد البيئي: قيام السياح بتبني ممارسات تحترم البيئة الطبيعية والمجتمعات البشرية المضيفة لتعزيز السياحة المستدامة، يتطلب ذلك الحفاظ على العمليات البيئية الحيوية، التنوع البيولوجي، ونظم دعم الحياة. هذه الالتزامات البيئية تشجع على حماية الموارد الحيوية، وهو الأمر الذي يمثل أساس التحول من السياحة التقليدية إلى التنمية السياحية المستدامة. لتحقيق هذا النوع من التنمية، يصبح من الضروري العناية بالبيئة وحمايتها من التلوث بكل أنواعه والحفاظ على الحياة البرية بأنواعها المختلفة. ويتوجب في هذا السياق العمل على زيادة الوعي البيئي بين السكان المحليين والعاملين في المواقع السياحية، مع ضرورة وضع لوائح إرشادية تُلزم الجميع بالالتزام بهذه الممارسات.
- البعد الاقتصادي: يشمل عوامل متنوعة مثل مستويات الدخل وتوجهاته، القوة الشرائية، التضخم، والبطالة. لهذه العوامل تأثير قوي على نجاح أو فشل الاستراتيجيات التسويقية للمؤسسات العاملة في مجال السياحة. وباعتبار السياحة نشاطًا ترفيهيًا يؤثر بشكل كبير على متوسط دخل الفرد، باتت العديد من المنظمات الدولية والمحلية تنظر إلى قطاع السياحة كركيزة هامة للتنمية الاقتصادية، وليس مجرد مجال للترفيه. فهذا القطاع يُعد إنتاجيًا بامتياز وله أهمية اقتصادية وتجارية وسياسية، حيث يسهم بشكل فاعل في دعم النمو الاقتصادي. كما أن السياحة تتأثر بعوامل الاقتصاد المختلفة كالدخل والبطالة والتضخم، مما يجعلها موردًا قويًا يعزز من جهود التنمية السياحية المستدامة.
- البعد الاجتماعي: يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالرفاهية العامة للمجتمع المضيف. تحقيق تنمية سياحية مستدامة لا يمكن تصوّره دون إعطاء أهمية كبيرة لظروف المجتمع المحلي الذي يستضيف الأنشطة السياحية. فالسياحة تفتح المجال لتعلّم ثقافات متنوعة وزيادة التفاهم المتبادل والاحترام بين الشعوب، مما يسهم في تعزيز القيم المشتركة والتقارب بين المجتمعات. علاوةً على ذلك، تلعب السياحة دورًا مهمًا في الحفاظ على المواقع التراثية والأثرية. ومن أجل ضمان استدامة التنمية السياحية، لا بد من العمل على إحياء العادات والتقاليد المجتمعية، صون التراث الثقافي والموروثات المختلفة، وتعزيز ثقافة كل من البلد المضيف والسياح القادمين إليه.

المحور الثالث: الإمكانيات السياحية في الجزائر:

تتميز الجزائر بتنوع مواقعها السياحية المصنفة ضمن قائمة التراث العالمي لليونسكو، وتشمل قلعة بني حماد (1980)، جميلة (1982)، طاسيلي نجار (1982)، تيمقاد (1982)، تيبازة (1982)، سهل المزاب (1982)، والقصبة (1992). إضافة إلى ذلك، تمتلك البلاد موارد طبيعية حموية ومرافق حموية مستغلة، إلى جانب سبعة أقطاب سياحية بارزة. [8]

أولا: الإمكانيات الحموية :

لا تزال غالبية المنابع الحموية في الجزائر تحتفظ بطابعها الطبيعي، مما يعكس تنوع خصائصها العلاجية ويسهم في جعلها قاعدة واعدة لتطوير السياحة الحموية. هذا التنوع يمنح إمكانيات كبيرة لدفع عجلة الاستثمار في هذا القطاع الواعد. وتشير الإحصائيات إلى أن الجزائر تمتلك أكثر من 200 منبع حموي، تعود أغلبها إلى عام 1985. ولتعزيز حماية هذه الموارد واستغلالها الأمثل، شرعت وزارة السياحة والصناعة التقليدية في إعداد دراسة دقيقة لتصنيف هذه المنابع.

في إطار مساعي تطوير الاستفادة من المنابع الحموية، قامت الوزارة خلال السنوات الماضية بتنفيذ 21 مشروعًا لتطوير المناطق الحموية، موزعة على 13 ولاية، بهدف تهيئتها للاستثمار. ومن بين الولايات المستفيدة نذكر على سبيل المثال: وهران، ميلة، بسكرة، خنشلة، تبسة، بجاية، الطارف وسوق أهراس، حيث تم تخصيص مشاريع متنوعة لكل منطقة وفق احتياجاتها.

يخضع منح امتياز استغلال المياه الحموية أو مياه البحر (المستخدمة في مراكز معالجة مياه البحر) لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 07-69 المؤرخ في 19 فبراير 2007. وبموجب هذا المرسوم، يتم تقديم طلب الحصول على الامتياز عبر مديرية السياحة والصناعة التقليدية للولاية المعنية. وبعد موافقة الوالي المختص إقليمياً، يتم تقييم الملف من قبل اللجنة التقنية للمياه الحموية. وإذا ما تمت الموافقة عليه، تُمنَح حقوق الامتياز بموجب قرار صادر عن وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مصحوبًا بدفتر شروط يحدد الحقوق والالتزامات المرتبطة بنشاط صاحب الامتياز.

منذ عام 1999، تم منح 42 امتيازًا لاستغلال المياه الحموية لصالح مستثمرين من القطاع الخاص بهدف إنشاء محطات علاجية جديدة. أما بالنسبة لرصيد المؤسسات الحموية المستغلة داخل الجزائر، فهو ينقسم إلى مؤسسات عمومية وأخرى خاصة، بما يعكس تعدد الأنماط الاستثمارية المتبعة في هذا المجال الحيوي.[9]

يوجد في الجزائر ثمانية مؤسسات حمّوية عمومية تُدار من قِبل مؤسسة التسيير السياحي GESTOUR، بالإضافة إلى مركز المعالجة بمياه البحر في سيدي فرج. وقد شهد عام 2014 انطلاق عملية تأهيل هذه المؤسسات بعد تخصيص الدولة مبلغ 12 مليار دينار جزائري لهذا الغرض.

بالإضافة إلى المؤسسات العمومية، هناك عشر محطات حمّوية خاصة موزعة على النحو التالي: أربع محطات في سطيف، ثلاث في قالمة، ومحطة واحدة في كل من البويرة، بسكرة، ووهران. علاوة على ذلك، تنتشر 40 مؤسسة تقدم خدماتها بالشكل التقليدي كحمامات معدنية عبر مختلف مناطق الوطن.

فيما يتعلق بالمشاريع الجديدة للمؤسسات الحمّوية، تشير البيانات إلى وجود 19 مشروعًا خاصًا قيد الإنجاز، حيث تبلغ الطاقة الاستيعابية الإجمالية لهذه المشاريع 2268 سريرًا، مع إتاحة 595 فرصة عمل عند اكتمالها. وتقدّر القيمة الاستثمارية الإجمالية لهذه المشاريع بحوالي 5 مليارات دينار جزائري. توزيع هذه المشاريع يشمل: أربعة في قالمة، ثلاثة في سطيف، اثنان في بسكرة، اثنان في الجلفة، اثنان في وهران، وواحد لكل من عين الدفلة، خنشلة، ميلة، ورقلة، ومعسكر

ثانيا: الامكانيات الطبيعية :

تتعدد المناطق السياحية في الجزائر نتيجة لتنوع معالمها الجغرافية، ويمكن تحديد ست مناطق رئيسية تتميز بجاذبيتها، وهي:[10]

- السواحل والسهول الشمالية وهضاب الاطلس الشمالي: تشتهر بشواطئها الممتدة على طول 1200 كيلومتر، إضافة إلى وجود عدد كبير من المواقع الأثرية التي تعود إلى حقب تاريخية مختلفة، منها عهد الرومان والعرب والمسلمين، بالإضافة إلى آثار للعصور القديمة.
- السلسلة الأطلسية: تحتوي المنطقة على أعلى قمة جبلية في الشمال، وهي لالة خديجة التي يبلغ ارتفاعها 2308 مترًا. كما تضم جبال الأوراس والونشريس وسلسلة جبلية موازية للسواحل، تتميز بقدرات كبيرة لدعم أنواع السياحة، بما فيها الرياضة الشتوية مثل التزلج، تسلق الجبال، والصيد.
- الهضاب العليا: تتمتع بمناخ قاري ومواقعها الأثرية وصناعاتها الحرفية والتقليدية المتنوعة.
- الاطلس الصحراوي: تقع بين الهضاب العليا والصحراء الكبرى، وهذه المنطقة لديها إمكانيات تطوير السياحة المناخية والعدنية بالإضافة إلى الصيد.
- واحات شمال الصحراء: تتميز بمناخ معتدل ودرجات حرارة أقل حدة مقارنة بالصحراء الكبرى، وتضم الواحات التي تشتهر بأشجار النخيل والبحيرات، مع وجود صناعات تقليدية متنوعة.
- الصحراء الكبرى (الهقار التاسيلي): تمتاز الجزائر بمساحاتها الواسعة وجبالها الشامخة، إلى جانب اعتدال درجات الحرارة طوال العام، مما يجعلها وجهة مميزة للسياحة الشتوية. ويُعد التنوع في الوجهات السياحية والمناخ أحد العوامل المهمة التي تساهم في تنمية مختلف أنواع السياحة، حيث يساعد ذلك على الحد من تركّز النشاط السياحي في أوقات معينة فقط، مما يضمن استمرارية الحركة السياحية على مدار السنة ويساهم في التغلب على ظاهرة الموسمية.

ثالثا: الأقطاب السياحية المتميزة:

حدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم سبع مناطق سياحية وفقاً للخصائص الطبيعية والثقافية لكل منطقة، وهي تشمل: المنطقة الشمالية/وسط، المنطقة الشمالية/شرق 1، المنطقة الشمالية/شرق 2، المنطقة الغربية، منطقة الهضاب العليا، منطقة الجنوب، ومنطقة الصحراء الكبرى. وفيما يلي أبرز جوانب التميز لكل من هذه المناطق: [11]

- القطب السياحي المتميز شمال شرق (سكيكدة، قالمة، عنابة، الطارف، سوق أهراس، تبسة): يمتد على 300 كلم من الساحل ويحتضن 874,000 هكتار من الغابات، مما يجعله محركًا رئيسيًا للتنمية السياحية على المستوى الإقليمي. يتمتع هذا القطب بإمكانات هائلة لتطوير السياحة الجبلية.
- القطب السياحي المتميز شمال وسط (الجزائر العاصمة، تيبازة، البليدة، بومرداس، الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة، تيزي وزو وبجاية): يمتاز هذا القطب بموقع استراتيجي في قلب البلاد وعلى ساحل البحر الأبيض المتوسط، حيث يمتد على طول 615 كيلومترًا، ما يعادل 51% من الشريط الساحلي الجزائري. هذا الموقع يعزز البنية التحتية التي تشكل أساس التنمية، كما يوفر مرافق متميزة على المستويين الوطني والدولي. ويقدم خدمات متنوعة تدعم الأنشطة الصناعية، بالإضافة إلى امتلاكه إمكانيات كبيرة تجعله وجهة جذابة للسياح.
- القطب السياحي المتميز شمال غرب (وهران، عين تيموشنت، تلمسان، مستغانم، معسكر، سيدي بلعباس وغليزان): يقع هذا الموقع على بعد أقل من ساعتين من السوق الرئيسي للسياحة الأوروبية في إسبانيا، ويمتد على مساحة تبلغ حوالي 35,000 كيلومتر مربع. يتميز بتنوع بنيته التحتية المتطورة، ويحتوي على تجهيزات معتبرة ذات أهمية على المستويين الوطني والدولي. تشمل إمكانياته خدمات متنوعة، وصناعات ثقيلة، وموارد غنية ومتعددة، مما يعزز جاذبيته ويخلق فرصًا غير مستغلة بعد في بعض الفضاءات السياحية.

- القطب السياحي المتميز جنوب شرق (غرداية، بسكرة والوادى) : يمتد على مساحة تبلغ حوالي 160,000 كيلومتر مربع، ويصل عدد سكانه إلى نحو 1.5 مليون نسمة. بالإضافة إلى ذلك، تُعد غرداية مركزًا هامًا وبوابة رئيسية الصحراء.
- القطب السياحي المتميز جنوب غرب (أدرار، بشار): يمتد على مساحة 603,000 كيلومتر مربع، تُعد منطقة توات – غورارة مركزًا تراثيًا عالميا، يتميز بفضاء ديناميكي قوي في المنطقة الحدودية.
- القطب السياحي المتميز الكبير (الهقار): يقع في ولاية إليزي، ويمتد على مساحة تُقدّر بحوالي 284,618 كلم^2، حيث يحتوي على ثروات طبيعية وثقافية ومعالم أثرية تمثل ثلاثة ركائز رئيسية تساهم في تعزيز السياحة مستقبلاً. يضم هذا الموقع المتميز مساحات شاسعة تتزين بلوحات الكهوف التي تعكس قيمتها التاريخية الكبيرة. ويُعتبر هذا التراث الثقافي جزءًا من الحظيرة الوطنية بالطاسيلي، وهو مصنف كتراث عالمي من قبل منظمة اليونسكو منذ عام 1981.
- القطب السياحي المتميز الكبير(الأهقار): يغطي مساحة 456,200 كلم^2، ويتميز بموقعه المحاط بولاية تمنراست، مما يجعله إقليماً واسعاً يزخر بثروات طبيعية وثقافية متعددة. يُمكن اعتباره قطباً استراتيجياً نظراً لدوره البارز في دفع عجلة التنمية السياحية في المنطقة، إلى جانب ما يزخر به من تراث أثري، طبيعي وثقافي متمثل في منطقة الهقار. هذه المقومات تجعله جديراً بالاستثمار، ليس فقط من الناحية السياحية، بل أيضاً على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

رابعا: مدارس ومراكز التكوين في السياحة:

تتواجد عدة مدارس عليا ومراكز تكوين متخصصة في مجال الفندقة والسياحة، والتي تتمتع بخبرة تزيد عن 10 سنوات، وتتمثل فيما يلي:[12]

- المدرسة الوطنية العليا للسياحة– الجزائر العاصمة .
- المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية – تيزي وزو.
- مركز الفندقة والسياحة – بوسعادة.
- مراكز التدريب المهني والتعلم: 55 مركز للتكوين وتقديم شهادات ((**CAP**في الفروع المتخصصة في الفندقة (فن الطبخ، المطاعم والاستقبال).
- المعاهد الوطنية المتخصصة للتدريب المهني: 10 معاهد للتكوين وتقديم شهادات (شهادة تقني سامي في فروع الفندقة (فن الطبخ، المطاعم، الإيواء /الاستقبال، إدارة الفندق، دليل مرافق).
- المدرسة العليا للفندقة والمطاعم (م ع ف م ج) عين البنيان الجزائر.

المحور الرابع: تحليل النتائج ومناقشتها :

أولا: أسس التنمية السياحية في الجزائر.

تحتاج عملية تطوير النشاط السياحي في الجزائر إلى تضافر جهود كل الأطراف والإمكانات السياحية، إذ يُعد هذا القطاع عنصرًا اقتصاديًا مهمًا يشمل مرافق متنوعة ونشاطات اقتصادية متعددة. لذا، يتطلب التخطيط لتنمية السياحة وضع برامج تهدف إلى استغلال المناطق والموارد سياحيًا، ومن ثم العمل على تطويرها لتتحول إلى مراكز سياحية متميزة قادرة على جذب الزوار، سواء بشكل مباشر أو من خلال وسائل الترويج السياحي المختلفة ومزيج الاتصال التسويقي. وتتطلب تنمية هذا القطاع جملة من الاعتبارات التي يجب أخذها في الحسبان لتحقيق الأهداف المرجوة، وهي:[13]

– تدريب الاطارات البشرية بما يمكن المنشآت السياحية من أداء دورها بفعالية وكفاءة.

– الحفاظ على أصالة المواقع السياحية، حيث يعتمد جذب السياح غالبًا على مميزات مختلفة مثل المناخ، الطبيعة، التاريخ، أو أي عوامل أخرى فريدة تتميز بها المنطقة.

– الاستخدام الأمثل للموارد السياحية لضمان مرونة تسمح بمواكبة متطلبات السياحة المحلية والعالمية.

– تنفيذ دراسات شاملة لتقييم الجدوى الاقتصادية للمشاريع والاستثمارات السياحية المقترحة.

– تقديم الدعم الحكومي للقطاع السياحي من خلال تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في تنفيذ البرامج السياحية ضمن خطة تسويقية وإعلانية متكاملة.

– الربط بين خطة التنمية السياحية والخطط التنموية الاقتصادية للقطاعات المختلفة، بهدف تحقيق نمو متوازن ومستدام بدلًا من التركيز على السياحة فقط.

– تحديد عقبات تطور التنمية السياحية، ووضع استراتيجيات بديلة للتعامل مع الطوارئ المحتملة.

– دراسة السوق السياحية المحلية لفهم تفضيلات السياح الوافدين والعمل على تلبيتها قدر الإمكان.

– توفير شبكة متنوعة من الفنادق تناسب مختلف الفئات والقدرات المالية، بما يشمل توفير خيارات للشرائح ذات الدخل المحدود، نظرًا لأن السياحة لم تعد مقتصرة على الفئات الثرية فقط.

– تحسين مستوى النظافة وجودة الخدمات السياحية لتعزيز تطوير قطاع السياحة وتنميته.

ثانيا: التدابير المتخذة في إطار التنمية السياحية في الجزائر

اتخذت السلطات الجزائرية عدة إجراءات هادفة إلى تطوير قطاع السياحة، ويمكن تلخيص هذه التدابير فيما يلي:

– يتولى صندوق دعم الاستثمارات وترقية وتطوير النشاطات السياحية تمويل نفقات الترويج السياحي بالإضافة إلى جميع التكاليف الأخرى المرتبطة بدعم تنفيذ المشاريع الاستثمارية ذات الصلة بالسياحة.

– تخضع النشاطات السياحية لضريبة أرباح الشركات بمعدل 19%، وباقي النشاطات لمعدل 25%.

– تُعفى المؤسسات السياحية من ضريبة أرباح الشركات لمدة 10 سنوات، ويستثنى من ذلك وكالات السياحة والأسفار والشركات ذات الاقتصاد المختلط الناشطة في القطاع السياحي.

– تحصل الاستثمارات الموجهة نحو إنجاز مشاريع سياحية في ولايات الشمال والجنوب على تخفيضات على نسب الفائدة البنكية، بواقع 3% و4.5% على التوالي.

– تستفيد مشاريع تجديد وتطوير المنشآت السياحية والفندقية ضمن إطار "مخطط الجودة السياحية" بنفس التخفيضات على معدلات الفائدة المذكورة أعلاه، وذلك حسب المنطقة (الشمال أو الجنوب).

– الإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني لنشاطات السياحة (والأنشطة الفندقية والمراكز الحموية).

– تطبيق نسبة مخفضة بـ7% من ضريبة القيمة المضافة حتى31 ديسمبر2019 على خدمات السياحة والفندقة والمراكز الحموية، مع خدمات المطاعم السياحية المصنفة والتأجير وخدمات وكالات السفر.

– إعفاء عمليات رفع رأس المال وإنشاء الشركات في قطاع السياحة من رسوم التسجيل.

– تطبيق معدل مخفض للرسوم الجمركية عند استيراد الأثاث والمعدات غير المصنعة محليًا، والتي تدخل ضمن جهود التأهيل وفقًا لـ"مخطط النوعية السياحية".

– تخفيض رسوم الامتياز على الأراضي اللازمة لإنجاز المشاريع الاستثمارية السياحية بنسبة تصل إلى 50% و80%، مما يعزز تطوير القطاع السياحي في مناطق الجنوب والهضاب العليا.

– توسيع الامتيازات التي تقدمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتشمل الاستثمارات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية ذات التصنيف.

ثالثا: استراتيجيات التنمية السياحية في الجزائر

تسعى الجزائر إلى تنفيذ عدة استراتيجيات لتعزيز التنمية السياحية، منها:[14]

– وضع خطة لتوضيح كيفية توزيع الزوار عبر المعالم السياحية المختلفة والمناطق والأقاليم السياحية الداخلية، بالإضافة إلى شبكات التنقل الجوية والبرية والبحرية؛

– تحديد مراحل التطور السياحي من خلال فترات زمنية متعاقبة؛

– تحديد الأنماط والخطط السياحية، بما في ذلك وسائل النقل والجولات السياحية؛

– دراسة التأثيرات الحالية والمتوقعة للسياحة، ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي، فضلاً عن الإيرادات السياحية الإجمالية والصافية، وإيرادات العملات الأجنبية، والتأثيرات المتعددة، والفرص الوظيفية المتاحة، والعوائد التي تحققها الدولة من الضرائب والجمارك والرسوم المختلفة؛

– تحليل وإنشاء توقعات للنفقات التي ينفقها السياح بأنماطها وأشكالها المتنوعة؛

– تحديد الأهداف والمواصفات والاستراتيجيات الخاصة بالتسويق والترويج للسياحة؛

– تحديد برامج معينة للتسويق السياحي مع تقديم تقديرات التكلفة المرتبطة بتنفيذها؛

– تحديد الأدوار المعنية للقطاعين العام والخاص في مجالات التسويق والترويج السياحي.

رابعا: التنمية السياحية المستدامة في الجزائر واقع وآفاق

تمتلك الجزائر موارد سياحية متعددة تمتاز بمكانتها الإقليمية والدولية، خاصة أمام المنظمات المتخصصة مثل اليونسكو، مما يجعلها مؤهلة للنهوض بهذا القطاع، شريطة وجود جدية كافية في تطوير الأنماط السياحية التي تتضمن عناصر مثل السياحة الجبلية والصحراوية وسياحة الشواطئ. فضلاً عن ما توفره الدولة من مزايا طبيعية وتاريخية، فهي تهدف إلى تعزيز مواردها المادية لتسهيل الوصول إلى خدمات السياحة. إذ يوضح القانون رقم 03-01 الصادر في 17 فبراير 2003 بشأن التنمية المستدامة للسياحة نية الجزائر في إعادة تأهيل المنشآت الفندقية والسياحية بهدف تحسين طاقتها الاستيعابية وتقديم الخدمات، بالإضافة إلى المساهمة في حماية البيئة وتحسين جودة الحياة وتعزيز القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية في مجال السياحة.[15]

تشير البيانات إلى أن حصة الجزائر من السياحة العالمية لا تزال حوالي 2 بالمئة من إجمالي حركة السياح، وفيما يلي بعض الدلائل المرتبطة بقطاع السياحة في الجزائر:

1– عدد السياح:

أحد أبرز المؤشرات التي تُظهر أهمية القطاع السياحي عالميًا هو العدد الإجمالي للسياح. بالنسبة للجزائر، فإن نصيبها من حركة السياحة العالمية هو ضئيل للغاية، حيث وصل عدد الزوار في عام 2004 إلى حوالي 1.112.518 سائح، بينما كان العدد العالمي للسياح قريبًا من 800 مليون، مما يعني أن نسبة الجزائر من السياحة العالمية تساوي 800/1. يجب الإشارة إلى أن 90% من هؤلاء السياح هم جزائريون يعيشون خارج البلاد ويعودون إلى وطنهم، وفقًا لمعايير المنظمة العالمية للسياحة، يُعتبر هؤلاء سياحًا في بلدهم الأصلي ويُصنفون كأجانب.

واستمر هذا الاتجاه التصاعدي حتى عام 2009، حيث ارتفع عدد السياح الذين زاروا الجزائر إلى حوالي 1.911.506. وفي عام 2010، تجاوز عددهم 2.070.496، بينما في عام 2011، فاق العدد 2.3 مليون سائح، مما يدل على استئناف الحركة السياحية نحو الجزائر.

بين عامي 2000 و2013، شهدت الجزائر زيادة ملحوظة في عدد السياح القادمين، إذ تضاعف العدد ثلاث مرات من 86,600 سائح في 2000 إلى 2,733,000 سائح في 2013. يمكن تفسير هذه الزيادة بعودة الأمن الذي ساهم في تحسين صورة الجزائر السياحية، بالإضافة إلى الظروف السياسية التي تأثرت بها بعض الدول العربية (مثل الربيع العربي) ك تونس ومصر، مما جعل السياح يتجهون نحو الجزائر كوجهة بديلة. وفي عام 2014، بلغ عدد السياح 2,301,000، مما يُظهر تراجعًا نسبته 15.8%.[16]

شهد القطاع السياحي زيادة ملحوظة في عام 2023، من حيث إجمالي عدد الزوار، حيث وصل عدد السياح إلى 3,292,508، بمعدل نمو بلغ 135.5% مقارنة بسنة 2022.

توضح إحصاءات الحركة السياحية في عام 2023 تفوق المغادرين بفارق قدره 2,558,681 عن الداخلين عبر الحدود الجزائرية، مما يعكس اتجاهًا تصاعديًا للسياحة الخارجية.

سجل عدد السياح الأجانب زيادة بـ 66.68%، فبلغ 2,195,519 سائح، مقارنة بالعام السابق.

فيما يتعلق بمؤشرات السياحة المحلية، وبخاصة بالنسبة لموسم الصحراء 2023-2024، فقد تم تسجيل 254,662 سائحًا بين 1 أكتوبر و31 ديسمبر 2023، منهم 239,759 من المقيمين الجزائريين و14,315 سائحاً من الأجانب.

تظهر إحصائيات السياحة العلاجية لعام 2023 وصول 3,243,709 زائر إلى مختلف المنشآت العلاجية، حيث كان من بينهم 275,191 من السياح و2,968,518 من زوار اليوم الواحد.

عززت المنشآت الفندقية في عام 2023 بـ 56 فندقًا جديدة بقدرة استيعابية تصل إلى 1,716 سرير، مما أدى إلى زيادة إجمالي عدد الفنادق إلى 1,638 حتى عام 2023، مع قدرة إستيعابية كلية تصل إلى 151,052 سرير.

أما بالنسبة لوكالات السفر والسياحة، والتي تُعتبر من العناصر الأساسية في هذا القطاع، فقد بلغ عددها 4,999 وكالة حتى العام 2023، محققة نسبة نمو قدرها 6%، حيث أُدخلت 507 وكالات جديدة للعمل خلال هذه السنة، تتضمن 404 وكالة رئيسية و103 فرع.

فيما يتعلق بالعقار السياحي، يضم القطاع 249 منطقة توسع مصنفة بمساحة إجمالية مقدرة بـ 57,829.802 هكتار.

في مجال الاستثمار السياحي، هناك 2,235 مشروعًا معتمدًا بسعة استيعابية تبلغ 271,336 سرير، مما يتيح 94,468 فرصة عمل.

1- العوائد السياحية:

في عام 2001، حققت الجزائر عائدات سياحية تقدر بحوالي 100 مليون دولار، وفي عام 2002، بلغت الإيرادات السياحية المقدرة 131 مليون دولار، بينما في عام 2003، وصلت الإيرادات إلى حوالي 112 مليون دولار، مما يمثل زيادة نسبتها 17% مقارنة بمداخيل عام 2002. ثم في عام 2004، بلغت عوائد السياحة حوالي 180 مليون دولار، ومع ذلك، كان نصيب الجزائر من السياحة داخل القارة الإفريقية 0.9% وهو رقم يعكس ضعفا كبيرا. خلال عام 2008، قامت الجزائر بتحقيق إيرادات سياحية قدرها 300 مليون دولار، بينما كانت الإيرادات في عام 2007 حوالي 220 مليون دولار، ورغم هذه الأرقام، يبقى الميزان السياحي للجزائر سلبيا، مما يدل على أن المصاريف التي ينفقها الجزائريون في السفر للخارج تفوق ما ينفقه السياح الذين يزورون الجزائر، حيث أنفق الجزائريون في عام 2008 حوالي 394 مليون دولار.

يمكن القول إن الإيرادات السياحية تبقى منخفضة عند مقارنتها بالإمكانات السياحية الموجودة في الجزائر، حيث بلغ متوسط الإيرادات السياحية الإجمالية خلال الفترة بين 2000 و2014 حوالي 212.06 مليون دولار. بالإضافة إلى ذلك، سجلت إيرادات السياحة انخفاضا بنسبة 5.44% بين عامي 2013 و2014 بسبب تراجع عدد السياح القادمين إلى الجزائر.[17]

بلغت عائدات القطاع السياحي في الجزائر 219 مليون دولار أمريكي خلال عام 2022، مقارنة بـ 79 مليون دولار أمريكي في عام 2021. [18]

3-المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي:

فيما يتعلق بمشاركة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، فإن النسبة لم تتجاوز 4% خلال الفترة من 2000 إلى 2015. هذه النسبة تمثل مستوى ضئيل للغاية يشير إلى ضعف التنمية السياحية في الجزائر. هذه الظاهرة تُعزى إلى النمو الملحوظ للاقتصاد الجزائري خلال تلك السنوات، المتأثر بارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، مما أدى إلى تركيز الجهود على قطاع المحروقات وتهميش القطاعات الأخرى، بما في ذلك السياحة. حيث لم يتجاوز إسهام السياحة في الناتج المحلي الإجمالي 4% حتى نهاية عام 2009، بينما في عام 2011 ارتفعت هذه النسبة إلى 3.7%. وعلى الرغم من هذا الارتفاع، إلا أن إسهام السياحة الجزائرية يبقى ضعيفًا، مما يعكس المكانة المحدودة التي يحتلها قطاع السياحة ضمن مجمل قطاعات الاقتصاد الوطني.[19]

حسب منظمة السياحة العالمية، بلغت المساهمة المباشرة لصناعة السياحة والسفر في الناتج المحلي الإجمالي العالمي 2306.0 مليار دولار أمريكي في عام 2016، وهو ما يمثل 3.1% من الناتج الكلي. من المتوقع أن ترتفع هذه المساهمة المباشرة للسفر والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 4.0% سنوياً، لتصل إلى 3537.1 مليار دولار أمريكي (3.5% من الناتج المحلي الإجمالي) بحلول عام 2027.[20]

2- توفير مناصب الشغل:

يعتبر مجال السياحة من القطاعات الحيوية التي تساهم في خلق فرص العمل، فقد أوجد في العام 2008 حوالي 320 ألف فرصة عمل، في حين أن الرقم كان 95 ألف وظيفة في العام 2001. كما أن عدد العاملين في السياحة شهد ارتفاعاً ملحوظاً بين 2000 و2015، حيث زاد بمعدل 1.6 مرة مقارنة بسنة 2000. رغم ذلك، تظل هذه الإنجازات بعيدة عن الإمكانيات السياحية الكبيرة التي تمتلكها الجزائر، ويرجع ذلك إلى ضعف التوظيف في المرافق غير المصنفة، والتي تشكل النسبة الأكبر من قدرات الإيواء في البلاد، على عكس الفنادق الأربع والخمس نجوم التي تتمتع بإمكانيات توظيف أكبر. وقد لوحظ في عام 2015 زيادة تقدر بحوالي 3.9% مقارنة بعام 2014.[21]

شهد قطاع السياحة بالجزائر نموا متواصلا في عدد الموظفين من 2001 حتى 2016. حيث ازداد عدد الأفراد العاملين من 338.3 ألف عام 2001 إلى 539.4 ألف في 2010، ليصل العدد إلى 657 ألف عامل في 2016. وهذا يبرز الدور الحيوي الذي تلعبه السياحة في توفير فرص العمل داخل الاقتصاد الوطني. علاوة على ذلك، فإن تحسين وتطوير البنية التحتية الفندقية وتعزيز الأنشطة السياحية قد يسهم في المزيد من التوسع في هذا المجال.[22]

وحسب تقرير المجلس العالمي للسياحة لعام 2016، أنشأ قطاع السياحة 292,896,000 وظيفة، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، مما يمثل 9.6% من إجمالي العمالة على مستوى العالم، حيث يشمل ذلك 108,741,000 وظيفة مباشرة، أي بنسبة 3.6% من إجمالي القوى العاملة. وتضم هذه الوظائف فعاليات مثل خدمات الطعام والأنشطة الترفيهية التي تتصل مباشرة بالسياح. وبالتالي، فإن النسبة غير المباشرة تمثل 6%، متجاوزة بذلك النسبة المباشرة.

تمتلك السياحة إمكانيات كبيرة لخلق فرص العمل، حيث إن هذا القطاع يوفر وظائف تفوق بمعدل 7 مرات ما تقدمه صناعات أخرى مثل صناعة السيارات. وتعتقد المنظمة العالمية للسياحة أنه بحلول عام 2027، سيصل عدد الوظائف المباشرة في السفر والسياحة إلى 138,086,000 وظيفة، مما يعني 11% من إجمالي العمالة، مع توقع زيادة سنوية بمعدل 2.2% على مدار العقد المقبل.[23]

3- ميزان المدفوعات:

بلغت الإيرادات المحتسبة في ميزان المدفوعات لعام 2005 حوالي 2505.6 مليون دولار من الخدمات و184.3 مليون دولار من السفر. في 2006، وصلت الإيرادات المسجلة في ميزان المدفوعات إلى قرابة 2584.4 مليون دولار من الخدمات و241.2 مليون دولار من السفر. أما في عام 2007، فقد قُدرت الإيرادات بـ2837.1 مليون دولار من الخدمات و218.9 مليون دولار من السفر.

من المهم الإشارة إلى أن ميزان السياحة في الجزائر تعرض لعجز خلال الفترة من 1999 إلى 2010، حيث كانت تكاليف السياحة المنفقة خارج البلاد تتجاوز الإيرادات السياحية الواردة.[24]

المحور الخامس: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDATآفاق 2030)

أدركت الجزائر أهمية تحديث السياحة، لذا بدأت الوزارة المعنية في عام 2000 بإعداد خطة تهدف إلى تطوير السياحة بشكل برنامج مستقبلي لرؤية 2010، تحت عنوان "خطة عمل للتنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010". بعد عامين من بدء تنفيذ هذه الخطة، تم إدخال تعديلات لمواكبة التطورات المحلية والعالمية من خلال مشروع جديد أطلق عليه اسم آفاق 2013، الذي يركز على تحديد الأهداف الكمية والنوعية وإجراءات دعم وتعزيز الاستثمار السياحي، بجانب المنتجات التي يجب تحسينها لعام 2013، وقد قامت الدولة بتعديل هذه الخطة لتناسب التطورات السريعة في مجال صناعة السياحة العالمية، حيث تم دمج وزارات البيئة والسياحة وتطوير الإقليم في وزارة واحدة. تلا ذلك التعديلات التي ظهرت في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2015 والذي يستهدف خلق 560 ألف وظيفة وتحقيق إيرادات تبلغ 530 مليون دولار، مع إنشاء منشآت استقبالية عالية الجودة تتضمن 75 ألف سرير إضافي. ونظراً لأن جميع هذه البرامج لم تحقق النتائج المطلوبة التي تؤهل الجزائر لمنافسة الدول الرائدة في السياحة، اختارت السلطات الجزائرية وضع استراتيجية سياحية طويلة الأمد تمتد حتى عام 2025، تهدف إلى التعريف بالمنتج السياحي الجزائري وتعزيزه، متجسدة في "المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025" المعدل حتى عام 2030، الذي يشتمل على خمس مراحل وهي: [25]

- تشخيص الاتجاهات العالمية، الإشكاليات والرهانات.
- تحديد التوجيهات الاستراتيجية.
- تحديد الخطوط التوجيهية.
- برامج العمل ذات الأولوية (الانطلاقة 2008- 2015) مخطط التهيئة السياحية.
- تحديد استراتيجيات الإنجاز والمتابعة.

يشكل الإطار الاستراتيجي للتطور السياحي قاعدة لسياسة حديثة اعتمدتها الحكومة ويعد جزءاً من الخطة الوطنية لإعداد المناطق حتى عام 2030. يعكس هذا الإطار تطلعات الدولة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة بهدف تعزيز الازدهار الاجتماعي والاقتصادي على المستوى الوطني. وقد وضع هذا الإطار خمسة أهداف رئيسية لتحقيق سياسة جديدة وهي: تعزيز اقتصاد بديل عن النفط؛ تحسين صورة الجزائر وتحويلها إلى وجهة سياحية مميزة؛ تنشيط التوازنات الاقتصادية الكبرى وتأثيراتها على القطاعات الرئيسية؛ تعزيز التراث الثقافي والتاريخي مع مراعاة خصوصية كل منطقة من البلاد؛ والربط المستمر والتوثيق بين تنمية السياحة وحماية البيئة.[26]

يستند هذا الإطار لتنمية السياحة على ديناميكيات: خطة الجزائر كوجهة للسياحة، الأقطاب السياحية المتميزة، خطة الشراكة بين القطاع العام والخاص، خطة تمويل السياحة، وخطة جودة السياحة.

أولا: خطوات تحقيق التنمية السياحية المستدامة في الجزائر

يمتد الإطار الزمني للخطة إلى عام 2030 لتحقيق التنمية المستدامة، وفقاً للمخطط التوجيهي للتطوير السياحي 2030 "**SDAT**" تتضمن استراتيجية التخطيط لتحقيق التنمية السياحية المستدامة مجموعة من الخطوات الهامة التي تتمثل في: [27]

– تعزيز استقرار الهيكل المؤسسي للسياحة وتحديث أنظمة الإدارة السياحية وتزويدها بالمهارات والكفاءات اللازمة، وكذلك إنهاء إصدار وتحديث الأنظمة القانونية السياحية. وذلك يتم عبر: تعزيز وتطوير كفاءات الإدارة السياحية، تحديث القوانين التي تشجع وتدعم السياحة وتنسق الأنشطة السياحية المتنوعة، وبناء المهارات للعاملين في مجال الإدارة السياحية.

– تطوير المنتج السياحي وإعداد وجهات سياحية جديدة تلبي متطلبات الأنشطة السياحية المختلفة، من خلال: تحقيق التنمية المستدامة للموارد والإمكانات السياحية الطبيعية وحمايتها من الاستغلال غير الرشيد، وتجنب التلوث والتغيرات المناخية، الاستخدام الأمثل للموارد التراثية والثقافية، والحفاظ على جاذبيتها واستدامتها، تشجيع المجتمعات على المشاركة والاستفادة من التنمية السياحية. وفي هذا الإطار، وضعت الحكومة الجزائرية برنامجاً لدعم النمو وتطوير برامج إضافية تتعلق بالجنوب والهضاب العليا التي استفادت من أكثر من 155 مليار دولار.

– تحفيز الاستثمارات في القطاع السياحي بما يتماشى مع زيادة أعداد السياح، من خلال: توفير خدمات البنية التحتية والمرافق العامة في المناطق السياحية، تقديم مزيد من التسهيلات لتحفيز الطلب السياحي، وتعظيم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة من خلال توسيع الإنفاق السياحي الذي يسهم في الناتج المحلي. بالإضافة إلى خلق بيئة استثمارية مواتية لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية في المجال السياحي. وقد تم اعتماد 930 مشروعاً من قبل الحكومة الجزائرية، حيث يوجد 400 مشروع قيد التنفيذ و280 مشروع يتلقى تمويلًا من البنوك، في حين أن مناطق التوسع السياحي لا تزال قيد التصميم.

– رفع جودة الخدمات السياحية لتتوافق مع المعايير الدولية، وتقديم الخدمات اللازمة للسياح في الجزائر، يتم عبر: تطوير القدرة التنافسية من خلال تنويع عناصر المنتج السياحي وتحسين جودة الخدمات والأنشطة السياحية لجذب المزيد من الزوار. تحسين مستوى خدمات المنشآت السياحية ورفع معاييرها لتتوافق مع المستويات العالمية، توفير وسائل النقل وتحسين جميع التسهيلات اللازمة لضمان راحة ورضا السياح، وتهيئة بيئة أعمال تعزز الأنشطة السياحية.

– زيادة عدد الكوادر البشرية المؤهلة للعمل في القطاع السياحي بما يتناسب مع زيادة الاستثمار، وتشمل: تأهيل العاملين في الخدمات والمرافق السياحية، تحديث مناهج التعليم والتدريب السياحي لتلبية متطلبات السوق، ودعم إنشاء مدارس ومعاهد لتدريس المهن السياحية المختلفة.

– تعزيز الأمن والاستقرار السياحي وتنمية الوعي السياحي لدى المجتمع، عن طريق: تأمين الاستقرار السياحي كأساس لتحقيق التنمية المستدامة والنمو السياحي، وتثقيف المجتمع حول أهمية السياحة للتنمية المستدامة، مع تعديل المفاهيم السلبية المحيطة بالسياحة، والعمل على خلق بيئة سياحية ملائمة. إنشاء إعلام سياحي محترف يستخدم أحدث الأساليب لتوعية وتثقيف الجمهور حول الثقافة السياحية الجزائرية.

– تطوير التسويق السياحي وتحليل الأسواق المستهدفة لمتطلبات السياحة، مع زيادة عدد السياح من خلال: اعتماد وسائل فعالة للترويج وتوسيع استراتيجيات التسويق السياحي، تحسين الصورة السياحية للجزائر في أسواق السياحة، دخول أسواق جديدة واعدة لتعزيز حصة

الجزائر في السوق الدولية. تحقيق معدل نمو للسياحة الوافدة يتراوح بين 5-10-15% سنويًا، وزيادة الإيرادات السياحية الدولية بنفس النسب، إلى جانب تعزيز السياحة الداخلية.

ثانيا: تحديات التنمية السياحية المستدامة في الجزائر

يمكن تحديد أهم نقاط ضعف الاستثمار السياحي والتنمية السياحية المستدامة في الجزائر من خلال: [28]

- غياب الاقبال على المنتجات السياحية الجزائرية: مواقع غير محمية وموجودة بلا قيمة، نقص في المنتجات المبتكرة التي يمكن أن تميز بين مختلف السلع؛ عدم الالتفات إلى الأساسيات وضعف التفاعل في الحياة اليومية.
- ضعف نوعية وعدد الاقامات والفنادق: عجز في إمكانية استقبال الزوار، وغياب المنشآت الفندقية والمطاعم التي تتمتع بالجودة (فقط 10% من الفنادق تتوافق مع المعايير الدولية)، تدهور مستوى مرافق الإقامة، وارتفاع التكاليف بالنسبة للسكان المحليين، مما يستدعي ضرورة ترميم هذه المرافق.
- نقص تقنيات البحث عن سوق سياحي من قبل منظمات الرحلات السياحية : عدم قدرة السيطرة على التقنيات الحديثة في السوق العالمية للسياحة والتغييرات المستمرة، الفشل في التكيف مع النظام الجديد لإدارة السفر الإلكتروني، التحديات في تخصيص المقاعد مع شركات النقل لجدولة تنقل السياح، واستقبال الزوار في المناطق الجنوبية لا يزال يدار من قبل أفراد أجانب ينظمون وجهات السياحة، عدم وجود خطة للتدريب المستمر، نقص التنظيم لاستقبال المسافرين وعدم وجود ميثاق ينظم هذا النشاط، يتجه قطاع السياحة بشكل رئيسي نحو تنظيم رحلات العمرة بنسبة 80 في المائة مقارنة بنحو 10 في المائة لاستقبال السياح الأجانب في الجزائر، كما أن نسبة 10 في المائة ترتبط بمبيعات تذاكر السفر.
- نقص التأهيل والاداء الشخصي: غياب الشهادات والمهارات المهنية للعاملين في المؤسسات والخدمات المتعلقة بالسياحة والفنادق، ومستوى التدريب لا يتناسب مع احتياجات العرض السياحي الفريد.
- ضعف جودة المنتج والمزايا السياحية الجزائرية: غياب المعايير الصحية والصيانة والنظافة، تكلفة الخدمات مرتفعة وجودة هذه الخدمات رديئة مقارنةً بالمنافسة الدولية، خاصةً في المنطقة المغاربية. نقص في الخدمات الأساسية، وتفتقر المناطق إلى الفعاليات التي تدعم المنتجات الغذائية المحلية.
- ضعف استعمال تكنولوجيات الاعلام والاتصال في مجال السياحة: قلة المنصات الإلكترونية المعنية بتطوير الصحراء واستكشاف الثقافة، التحديات المرتبطة بالتكيف مع التوسع الكبير في تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال في السياحة، وغياب التأييد الإعلامي.
- ضعف الحصول على وسائل النقل ونوعيته: عدم تقديم وسائل النقل المناسبة وفقاً للاحتياجات من حيث الشكل والنوع، زيادة الأسعار مقارنة مع المعايير العالمية، ضعف توزيع الاتجاهات نحو الجنوب، وكذلك عدم التنسيق والتوافق بين الرحلات الدولية.
- عدم تكيف الخدمات المالية والبنكية مع السياحة المعاصرة: عدم تحديث أنظمة الدفع في المصارف والجهات المستقبلة للسياح، غياب إطار تنظيمي لإجراء عمليات السياح الخاصة بالتحويلات الدولية، عدم ملاءمة أسلوب تمويل الاستثمار والنشاط السياحي مع طبيعة الاستثمارات السياحية.
- نقص في الأمن الصحي والغذائي: مشكلات انعدام السلامة الصحية، الغذائية، اضطرابات وغيرها.
- عدم ملائمة الترشيد والتنظيم والوعي للسياحة المعاصرة، وعدم وجود وسائل لتقييم ومراقبة تقدم السياحة على الصعيدين الوطني والدولي، وصعوبة إجراءات الحصول على تأشيرة الدخول إلى الجزائر.

- عجز كبير في تسويق صورة الجزائر كمقصد للسياح: عدم تطور الوجهة الجزائرية، ضعف التواصل داخلياً وخارجياً ونقص التعاون مع الكثير من الفاعلين والشركاء في قطاع السياحة، عدم وجود الإعلام والوعي الاستراتيجي في الفعاليات السياحية، تدني مستوى الخدمات والترويج، غياب الفعاليات الإعلامية، نقص الفعالية في المشاركات بالمعارض والفعاليات الدولية، ضحالة الدلالات الترويجية كما أنها تفتقد للتفرد وغير مناسبة للتسويق المحلي.

خاتمة

تم من خلال هذه الورقة البحثية استكشاف وضع التنمية السياحية في الجزائر، وتقديم بعض المؤشرات لدور السياحة في تعزيز الاقتصاد. كما تم التعريف بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ((SDATالذي يهدف إلى عام 2030 لدعم نمو السياحة في الجزائر. هذا المخطط يعكس اهتمام الجهات الرسمية بالقطاع السياحي كقطاع حيوي وإستراتيجي، حيث يُعتبر مصدرًا للقيمة المضافة والثراء، فضلاً عن كونه يوفر فرص العمل. وهذا دفع السلطات إلى السعي لجعل السياحة أحد المحركات الأساسية للنمو وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تنمية السياحة المستدامة. وقد دعمت هذه الجهود الإمكانيات السياحية العديدة التي تمتلكها الجزائر، لاسيما في المناطق الحيوية والمراكز السياحية الرائدة التي تضم كفاءات مؤهلة تتخرج سنوياً من المدارس والمعاهد المتخصصة في السياحة.

النتائج

- تعتمد التنمية السياحية على إحداث تغيير جذري في هيكل القطاع السياحي، وأن تكون الاستراتيجية المتبعة واقعية ومستمدة من الأوضاع الاقتصادية الحالية والأهداف المراد تحقيقها.
- ترتكز التنمية السياحية المستدامة على ثلاثة أبعاد وهي: البعد البيئي، البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي؛ وهي تتمحور حول خفض التأثيرات البيئية، تمثيل قيم المجتمع، فهم احتياجات السوق وتحديد الجمهور المستهدف، تعزيز التجربة السياحية عبر الاستثمار في المزايا القائمة وإضافة قيمة اقتصادية واجتماعية محلية، تطوير الشعور بالانتماء للمكان، تحقيق منافع مشتركة للزوار والسكان المحليين، وتشجيع التعاون مع الشركاء والجهات ذات العلاقة .
- تتميز الجزائر بتنوع مواقعها السياحية المصنفة في التراث العالمي لليونسكو، والمنابع الحموية الطبيعية، المناطق السياحية المتنوعة، الأقطاب السياحية، ومدارس ومراكز التكوين السياحية.
- يتطلب تفعيل التنمية السياحية في الجزائر بنجاح تدريب الاطارات البشرية، الحفاظ على المواقع السياحية، الاستخدام الأمثل للموارد السياحية، تنفيذ دراسات شاملة لتقييم الجدوى الاقتصادية للمشاريع والاستثمارات السياحية، تقديم الدعم الحكومي للقطاع السياحي، الربط بين خطة التنمية السياحية والخطط التنموية الاقتصادية، تحديد العقبات التي قد تعيق تطور التنمية السياحية، دراسة السوق السياحية المحلية، توفير شبكة متنوعة من الفنادق ورفع جودة الخدمات السياحية .
- اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات لتطوير قطاع السياحة، ومنها صندوق دعم الاستثمارات وترقية وتطوير النشاطات السياحية الامتيازات الضريبية والإعفاء الدائم من الرسم على النشاط المهني للنشاطات المتعلقة بالسياحة، تخفيض نسب الفائدة البنكية، إعفاء عمليات رفع رأس المال وإنشاء الشركات السياحية من رسوم التسجيل، معدل مخفض للرسوم الجمركية، تخفيض رسوم الامتياز على الأراضي لإنجاز المشاريع السياحية، وتوسيع امتيازات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- تسعى الجزائر إلى تعزيز التنمية السياحية من خلال خطة لتوضيح كيفية توزيع الزوار عبر المعالم السياحية والمناطق والأقاليم السياحية الداخلية، تحديد مراحل التطور السياحي، تحديد الأنماط والخطط السياحية، دراسة التأثيرات الحالية والمتوقعة للسياحة، تحليل توقعات النفقات السياحية، تحديد أهداف التسويق السياحي، وتحديد أدوار القطاعين العام والخاص في مجالات التسويق والترويج السياحي.

- تعمل الجزائر على تطوير السياحة آفاق 2030، من خلال "المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، ويشمل: تشخيص الاتجاهات العالمية، الإشكاليات والرهانات، تحديد التوجيهات الاستراتيجية، تحديد الخطوط التوجيهية، برامج العمل ذات الأولوية (الانطلاقة 2008-2015) مخطط التهيئة السياحية، وتحديد استراتيجيات الإنجاز والمتابعة.

المقترحات

- تشجيع الاقبال على المنتجات السياحية الجزائرية وتحسين نوعية وعدد الاقامات والفنادق، بهدف تعزيز استقرار الهيكل المؤسسي للسياحة في الجزائر وتحديث أنظمة الإدارة السياحية وتزويدها بالمهارات والكفاءات اللازمة.
- تطوير التسويق والترويج السياحي وتحليل الأسواق المستهدفة لمتطلبات السياحة، وذلك في ظل تحفيز وزيادة الاستثمارات في القطاع السياحي بما يتماشى مع زيادة أعداد السياح.
- رفع جودة الخدمات السياحية لتتوافق مع المعايير الدولية، من خلال تحسين جودة المنتج والمزايا السياحية الجزائرية، وإعداد وجهات سياحية جديدة، وذلك من خلال ضمان التأهيل وتحسين أداء العاملين في مجال السياحة، وزيادة عدد الكوادر البشرية المؤهلة للعمل في القطاع السياحي.
- تحسين الحصول على وسائل النقل ونوعيته لتحقيق النقل المستدام والسياحة المستدامة.
- تكييف الخدمات المالية والبنكية مع السياحة المعاصرة باستخدام نظم الدفع الالكتروني.
- تحقيق ملاءمة الترشيد والتنظيم والوعي للسياحة المعاصرة في إطار تعزيز استعمال تكنولوجيات الاعلام في مجال السياحة، وتعزيز تقنيات التنقيب الجديدة للبحث عن سوق سياحي.
- تعزيز الأمن والاستقرار السياحي وتنمية الوعي السياحي لتحسين تسويق صورة الجزائر للسياح.

قائمة المراجع:

1- *المقالات*

- *الهام خضير شبر. (2014). أهمية تكنولوجيا المعلومات في تنمية القطاع السياحي دراسة نظرية ومقترحات مستقبلية على المستوى العربي والمحلي. مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة(39).*
- *حسين الامين شريط. (2015). فعالية التخطيط الاستراتيجي للتنمية السياحية في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية(14).*
- *حفيظ الياس، وعلي حمزة. (2014). دراسة تحليلية وتقييمية لاستراتيجية تنمية السياحة كقطاع بديل لقطاع المحروقات : حالة الجزائر. مجلة التنظيم والعمل(5).*
- *خالد كواش. (2004). مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر. مجلة اقتصادات شمال افريقيا(1).*
- *سليمة قواسمية. (2021). سبل تحقيق التنمية السياحية المستدامة الجزائر كمثال. مجلة ريادة الاعمال والتنمية المستدامة، 3(2).*
- *عبد الرزاق مولاي لخضر، و خالد بورحلي. (2016). متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية(4).*
- *فضيل حضري. (2014). التنمية السياحية المستدامة في الجزائر. مجلة علوم الانسان والمجتمع(10).*
- *نوفل بعلول. (2020). مساهمة القطاع السياحي الجزائري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة (2000-2017) مع الإشارة لآفاق 2027. مجلة جديد الاقتصاد، 15(1).*

2- الأطروحات:

- ربيعة ملال. (2014-2015). النمذجة الاحصائية لقياس أثر السياحة على التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه. تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
- سهام بجاوية. (2014-2015). التخطيط السياحي كأداة لتحقيق التنمية السياحية دراسة استرشادية بتجربة تونس-إسقاط على الجزائر. أطروحة دكتوراه. تخصص الادارة التسويقية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر.
- عادل مستوي. (2018-2019). أثر تطوير القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 1990-2016. أطروحة دكتوراه. تخصص اقتصاد الخدمات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
- عبد القادر عوينات. (2012-2013). السياحة في الجزائر الامكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDA T. 2025 أطروحة دكتوراه. العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

3- المداخلات:

- الغالي بوخروبة، وياسين بوبكر. (12-14 3, 2018). السياحة في ظل الاستراتيجية الجديدة للمخطط التوجيهي الجزائري للتهيئة السياحية، SDA T 2030. المؤتمر الدولي حول صناعة السياحة بين متطلبات التنمية وترقية المجتمع.
- راضية بوزيان. (5-6 5, 2014). إشكالية التخطيط السياحي في الجزائر: المؤشرات والتحديات مقاربة سوسيو- إقتصادية. الملتقى الوطني حول التنمية السياحية وعلاقتها بالتنمية المحلية والمجتمعية بالجزائر.
- شريفة معدن، و عبد الحق جبابلي. (5-6 5, 2014). الامن الاجتماعي ودوره في تحقيق التنمية السياحية. الملتقى الوطني التنمية السياحية وعلاقتها بالتنمية الحلية المجتمعية بالجزائر.
- محمد محجوب الحداد. (8-9 11, 2010). تقييم تنافسية صناعة السياحة في ليبيا كمصدر بديل للدخل في ظل تحرير تجارة الخدمات. الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية.

3- مواقع الانترنيت:

- http://www.andi.dz/index.php/ar/mesures-d-appui-par-secteurs-d-activites.(2025 ,5 5) .
- http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-du-tourisme. .(2025 ,3 22)
- http://www.andt-dz.org.(2024 ,12 17) .
- http://www.matta.gov.dz. .(2025 ,2 14)
- https://ar.tradingeconomics.com/algeria/tourism-revenues#:~:text.(2025 ,5 18) .
- موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية. (1 6, 2025):

https://www.mta.gov.dz/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D8%AA

الهوامش:

[1] محمد محجوب الحداد. (8-9 11, 2010). تقييم تنافسية صناعة السياحة في ليبيا كمصدر بديل للدخل في ظل تحرير تجارة الخدمات. الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، ص8.

[2] شريفة معدن، و عبد الحق جبابلي. (5-6 5, 2014). الامن الاجتماعي ودوره في تحقيق التنمية السياحية. الملتقى الوطني التنمية السياحية وعلاقتها بالتنمية الحلية المجتمعية بالجزائر، ص3.

[3] الهام خضير شبر. (2014). أهمية تكنولوجيا المعلومات في تنمية القطاع السياحي دراسة نظرية ومقترحات مستقبلية على المستوى العربي والمحلي. مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة(39)، ص126.

[4] ربيعة ملال. (2014-2015). النمذجة الاحصائية لقياس أثر السياحة على التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه. تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.، ص163.

[5] سليمة قواسمية. (2021). سبل تحقيق التنمية السياحية المستدامة الجزائر كمثال. مجلة ريادة الاعمال والتنمية المستدامة، 3(2)، ص40.

[6] ربيعة ملال. مرجع سبق ذكره، ص168.

[7] سليمة قواسمية. مرجع سبق ذكره، ص42-43.

[8] http://www.matta.gov.dz2025 ،

[9] http://www.matta.gov.dz2025 ،)

[10] خالد كواش. (2004). مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر. مجلة اقتصادات شمال افريقيا(1)، ص222-223.

[11] http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-du-tourisme (2025 ،

[12] http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-du-tourisme (2025 ،

[13] راضية بوزيان. (5-6 5, 2014). إشكالية التخطيط السياحي في الجزائر: المؤشرات والتحديات مقاربة سوسيو- إقتصادية. الملتقى الوطني حول التنمية السياحية وعلاقتها بالتنمية المحلية والمجتمعية بالجزائر، ص9.

[14] فضيل حضري. (2014). التنمية السياحية المستدامة في الجزائر. مجلة علوم الانسان والمجتمع(10)، ص151.

[15] حفيظ الياس، وعلي حمزة. (2014). دراسة تحليلية وتقييمية لاستراتيجية تنمية السياحة كقطاع بديل لقطاع المحروقات : حالة الجزائر. مجلة التنظيم والعمل(5)، ص5.

[16] أنظر:

- عبد الرزاق مولاي لخضر، و خالد بورحلي. (2016). متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية(4).، ص81.
- عبد القادر عوينات. (2012-2013). السياحة في الجزائر الامكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT. 2025 أطروحة دكتوراه. العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص72-74.

[17] أنظر:

- عبد الرزاق مولاي لخضر، و خالد بورحلي. (مرجع سبق ذكره، ص81.
- عبد القادر عوينات. مرجع سبق ذكره، ص84-91.

[18] https://ar.tradingeconomics.com/algeria/tourism-revenues#:~:text2025 ،

[19] أنظر:

- عبد الرزاق مولاي لخضر، و خالد بورحلي. مرجع سبق ذكره، ص81.
- عبد القادر عوينات، مرجع سبق ذكره، ص72-74.

[20] نوفل بعلول. (2020). مساهمة القطاع السياحي الجزائري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة (2000-2017) مع الإشارة لآفاق 2027. مجلة جديد الاقتصاد، 15(1)، ص47.

[21] أنظر:

- عبد الرزاق مولاي لخضر، و خالد بورحلي. مرجع سبق ذكره، ص81.
- عبد القادر عوينات، مرجع سبق ذكره، ص72-74.

[22] عادل مستوي. (2018-2019). أثر تطوير القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة: 1990-2016. أطروحة دكتوراه. تخصص اقتصاد الخدمات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص74.

[23] نوفل بعلول، مرجع سبق ذكره، ص45.

[24] أنظر:

- عبد الرزاق مولاي لخضر، و خالد بورحلي، مرجع سبق ذكره، ص81.
- عبد القادر عوينات، مرجع سبق ذكره، ص72-74.

[25] حسين الامين شريط. (2015). فعالية التخطيط الاستراتيجي للتنمية السياحية في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية(14)، ص140.

[26] http://www.andt-dz.org (2024 ،

[27] سهام بجاوية. (2014-2015). التخطيط السياحي كأداة لتحقيق التنمية السياحية دراسة استرشادية بتجربة تونس-إسقاط على الجزائر. أطروحة دكتوراه. تخصص الادارة التسويقية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ص120-123.

[28] الغالي بوخروبة، وياسين بوبكر. (12-14 3, 2018). السياحة في ظل الاستراتيجية الجديدة للمخطط التوجيهي الجزائري للتهيئة السياحية، SDAT 2030. المؤتمر الدولي حول صناعة السياحة بين متطلبات التنمية وترقية المجتمع.